
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/2م

ذ. محمد ناصح
كلية الآداب ـ الدار البيضاء

الحديث عن مكانة التجار بين الفئات المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال العصر الوسيط، يطرح تساؤلا عريضا ومشروعا حول طبيعة وهوية البنية الاجتماعية العمودية للمجتمع الحضري، وعلى الرغم من الوضوح النسبي لبعض مكونات هذه البنية، فمن الصعب الحديث عن المجتمع الطبقي في مدن المغرب خلال العصر الوسيط، سواء من الناحية التاريخية أو من الناحية المنهجية، نظرا لغياب الأسس التي يقوم عليها المجتمع الطبقي من وجهة النظر الماركسية، إذ أن ما يميز المجتمع الطبقي هو الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وعلاقات الإنتاج المتميزة باستغلال أقلية مالكة لأكثرية غير مالكة، ثم اختلاف نمط العيش والاستهلاك، بينما في المجتمع الحضري المغربي يمكن الحديث عن فئات اجتماعية متميزة بعدة خصائص لكن تلك الخصائص لا تسمح لها بالارتقاء إلى مستوى الطبقة. وباستقراء الإشارات الواردة في مصادر العصر الوسيط واعتمادا على الضوابط المتحكمة والموجهة للتطور الاقتصادي الاجتماعي، يمكن اقتراح تصنيف فئوي يرتكز بالنسبة للقرن السادس الهجري ـ الثاني عشر الميلادي ـ على التمايز الوظيفي ومستوى العيش. ومن خلال هذا التصنيف سنحاول إبراز مكانة التجار ضمن الخريطة الاجتماعية للمجتمع المغربي.

الفئة الأولى : الحكام ومن في مرتبتهم :

تضم هذه الفئة الأمراء والوزراء والكتاب والأشياخ الموحدين والولاة والقواد. هؤلاء هم أكثر فئات المجتمع التي تستفيد من الدولة بحكم ارتباطها اليومي بقصر أمير المرابطين أو خليفة الموحدين، معظمهم يلازم الأمير والخليفة في حله وترحاله، ويتلقون رواتب منتظمة من خزينة الدولة، وإذا كان من الصعب معرفة القيمة النقدية لهذه الرواتب، فإن هناك إشارات كثيرة في المصادر تشير إلى أن هذه الفئة تعيش في أعلى مستوى وتوجد في أعلى مستوى، وتوجد في أعلى مرتبة، غير أن هذه الوضعية الميسورة ليست نتيجة امتلاك وسائل الإنتاج بقدر ماهي نتيجة موقعها داخل سلك الدولة، يقول المراكشي في معرض حديثه عن فقهاء الدولة المرابطية الذين كانوا يشكلون فئة عليا في المجتمع خصوصا في عهد على بن يوسف:

«... فبلغ الفقهاء في أيامه ـ يقصد عهد على بن يوسف ـ مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس، ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدته فعظم أمر الفقهاء كما ذكرنا وانصرفت وجوه الناس إليهم فكثرت لذلك أموالهم واتسعت مكاسبهم»(1) وطبيعي أن هذه الفئة ستحاول الحفاظ على هذه المكاسب وستحارب كل اتجاه يرمي إلى مناقشة آرائها وأحكامها.

وإذا كانت المصادر تركز على فقهاء المرابطين كفئة اغتنت من موقعها في الدولة، فإن العهد الموحدي ـ وخصوصا عهد قوة الدولة ـ سيعرف توسعا للفئات التي حققت مكاسب مهمة، وبالضبط تلك التي لها ارتباط وظيفي بالدولة، أو ذات علاقة عائلية أو علاقة ولاء بالموحدين، حتى شبهت الامتيازات التي نالها أهل الحظوة من الموحدين في عهد يوسف بن عبد المومن بما ناله الأمويون أيام الخليفة عثمان بن عفان، وهذا ما يقصده ابن صابح الصلاة بقوله: «ونال الناس معه وبعد ذلك في خلافته من جميع الطبقات ممن الكتاب والعمال والطلبة والقضاة والرعية، بصلاح أحوالهم

1) المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، سلا 1936 ص: 202، 203.

ونماء أموالهم ما لم يعقد مثلها في زمان حتــى شبهها الطلبة وأهل التواريخ بأيام عثمان بن عفان»»(2) وعبر الشاعر الموحدي أبو عمــر بن حربون عن العلاقة بين كسب الجاه وخدمة الدولة بقوله مادحا الخليفة يوسف بن عبد المومن:

وما المجد إلا من هبات أكفكم فمن نال حظا منكم فهو ماجد(3)

ولم تقتصر الامتيازات التي نالها وجهاء الدولة وعلية القوم على الرواتب والإعطيات في المناسبات، بل هناك «الإقطــاعات» وهي إما عقارات سكنية في المدينة أو أراضي زراعية في ضواحي المدن، يقــررها الخليفة بنفسه ويمنحها لخدام الدولة من كبار القوم،(4) هذه الإقطاعات كانت شائعة أيام الموحدين منذ قيام الحركة الموحدية وكانت تسمى «الإسهام».(5)

وإذا كان مصــدر هذه الامتيازات هي الــدولة، فإن فقدانهالا ينتــج عن إفلاس أو ضيــاع بل يكــون نتيجة إقصــاء سياسي وإعفــاء من المســؤولية لسبب مــن الأسباب، وعلى هذا الأساس تمت تصفيــة ممتلكات العديــد من الوزراء والكتــاب والقضاة الموحديــن، أمثال الوزيــر الكاتب أبي جعفــر بن عطيــة، والوزيــر الأول عبد الســلام الكومــي، على يد عبــد المومن بــن علي، والوزير أبي العــلاء إدريس بن جامع، والقاضي أبي محمــد المالقي، في عهد الخليفة يوسف بن عبد المومن. وأكبر عملية تطهيرية مست كبار المسؤولين، هي التــي قام بها هــذا الخليفة سنة قبــل وفاتــه، إذ أقال عــددا من العمال والموظفين الكبار، المسؤولين على عدد من القطاعــات في مدينة فاس والمغرب الشرقي، وبلــغ عدد العمال الذيــن تم إقصــاؤهم 18 عامــلا وتمت تصفية ممتــلكـات هــؤلاء المسؤولين بسبب سوء تصــرفهــم، وطــولبــوا بإعــادة ما بذمــتهــم مــن أمــوال،(6) فأصبحــوا نتيجــة هــذه العمليــة مــن عامــة الناس.

---

2) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة، بيروت 1964 ص: 236، 237.

3) ابن صاحب الصلاة: ن. م، ص: 250.

4) المراكشي: م. س، ص: 163، 177.

5) ابن عذاري: البيان المغرب. القسم الثالث تطوان 1960 ص: 57، 208.

6) ابن عذاري: ن. م، ص: 131.

الفئة الثانية: تتكون من الموظفين القائمين على أصناف من الخدمة مثل الأطباء والمهندسين والكتاب والشعراء والرماة والجند وطلبة الحضر.(7) يعيش هؤلاء من مرتبة أقل من سابقيهم ذوي المسؤوليات العليا في الدولة ويتلقون مقابل هذه الخدمة رواتب شهرية، أما رواتب الجند الموحدين المسماة الجامكية فتعطى لهم ثلاث مرات في السنة، مرة كل أربعة أشهر.(8) ويتمتع المنتمون لهذه الفئة فضلا عن الرواتب المنتظمة بمعطيات أخرى تسمى البركة، وتخصص بالدرجة الأولى للمشاركين في الحملات العسكرية وهم أصناف الجند ومتطوعي القبائل، غير أنه كثيرا ما يستفيد منها كل من يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا العمل. ويقدم لنا ابن صاحب الصلاة لائحة لأصناف المستفيدين من البركة إبان الاستعداد للعبور إلى الأندلس سنة 566هـ، وتختلف قيمة ما توصل به كل شخص حسب الدور المنوط به.(9)

ومن بين الأصناف التي كانت تستفيد من عطيات الدولة وإقطاعاتها المتنوعة، نذكر أشياخ العرب الوافدين على الموحدين.(10) والأسر الأميرية التي أقصيت من السلطة، كأسرة بني حماد التي نقلت إلى مراكش بعد استيلاء الموحدين على المغرب الأوسط، حيث خصها عبد المومن بالمنازل المتسعة والمراكب النبيلة والسكنى الفاخرة والأموال الوافرة(11) على حد تعبير المراكشي. وأسرة ابن مردنيش الذي أنهى الموحديون ثورته بالأندلس،(12)

---

7) المراكشي.: م. س، ص: 145.
8) المراكشي: ن. م، ص: 145، 177.
ابن عذاري ص: م. س. 208.
9) ابن صاحب الصلاة: م. س، ص: 437.
10) ابن صاحب الصلاةت: ن. م، ص: 437.
المراكشي: م. س، ص: 134، 135، 136.
ابن أبي زرع: روض القرطاس، الرباط 1973 ص: 210، 212.
11) المراكشي: م. س، ص: 123، 124.
ابن أبي زرع: م. س، ص: 194.
12) المراكشي: م. س، ص: 154.
ابن عذاري: م. س، ص: 95، 96.

وقبيلة كومية التي استقدمها عبد المومن بن علي وجعلها بطانته.(13) وإذا أضفنا إلى هذه الأسر، أسرا أخرى عديدة من الأطباء والكتاب والشعراء والمهندسين والفقهاء الذين نالوا حظوة كبرى في دولة المرابطين والموحدين، أدركنا أهمية هذه الفئة داخل المجتمع المدني، والطابع الحضاري المميز لمدن المغرب خلال القرن 6هـ.

الفئة الثالثة : التجار والعاملون في التجارة :

يشكل التجار، الفئة الحرفية الأكثر تمركزا في المدن، ويشكلون جزءا مهما من المجتمع الحضري بحكم الدور الوظيفي الذي يقومون به، في إطار نشاط اقتصادي يعتمد أساسا على الفلاحة والتجارة، وأيضا بحكم اتساع نشاطهم الذي يشمل زيادة على المدن، الأسواق القروية المنتشرة في المناطق البدوية. إلا أن هذا المجال يتسع بالنسبة للتجار الكبار، ليشمل البلدان المحيطة بالمغرب الأقصى، والمناطق البعيدة نسبيا عنه، مثل بلاد السودان، وشرق البحر المتوسط، وأوربا الجنوبية. ونظرا لاتساع وتنوع الأنشطة التجارية، فإن هناك تعددا للفئات التي تشتغل في القطاع التجاري، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الدور الوظيفي لكل فئة، وإلى اختلاف الوضع الاجتماعي وحجم الاستثمارات المالية لكل صنف.

الصنف الأول : يتكون من التجار الكبار الذين يتنقلون بسلعهم بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك الكبرى، أو بين الحواضر الكبرى والموانئ والمناطق النائية، كتجار أغمات،(14) ومراكش،(15) الذين يربطون بين المدينتين وصحراء غانة في العصر المرابطي والموحدي، وتجار

---

13) المراكشي: م. س، ص: 209.
ابن أبي زرع: م. س، ص: 201.
14) الإدريسي: نزهة المشتاق، ليدن 1866 ص: 232.
مجهول الإسم : الاستبصار في عجائب الأمصار، الإسكندرية 1958 ص: 207.
الحميري: الروض المعطار، بيروت 1984 ص: 46.
15) الحميري: ن. م، ص: 504، 541.

سجلماسة(16) الذين يتنقلون بين صحراء صنهاجة، ومدينة مراكش وفاس ومراسي المغرب الشرقي، وتجار سبتة الأغنياء، الذين يحتكرون تجارة المدينة مع التجار الأجانب القادمين من مختلف المناطق فهم يبتاعون المركب بما فيه من بضائع الهند وغيرها في صفقة واحدة ولا يحوجون صاحبها إلى تقاض،(17) على حد تعبير ابن سعيد، وتجار آسفي ومازغان الذين يحملون القمح وبضائع أخرى إلى سبتة(18) هذه الفئة من التجار الكبار غالبا ما يوظفون مقادير من الأموال تتجاوز الألف دينار،(19) ويجهزون قوافل لهم فيها ما بين سبعين ومائة جمل موقرة لكل منهم(20) ومن الطبيعي أن الاستثمارات الكبرى التي يوظفها هؤلاء التجار في أعمالهم التجارية بهذا الحجم، تجعل منها شركة تجارية مملوكة، إما لشخص واحد يتخذ له أعوانا من الخدم والعبيد أو يتخذ وكلاء ينوبون عنه،(21) أو مملوكة لمجموعة من الأشخاص، قد يكون من بينهم بعض الأمراء والحكام.(22) وقد كان للدولة المركزية دور هام في تشجيع هذا الصنف من التجار من خلال بعض الإجراءات منها :

1 ـ ضمان الجانب الأمني وتوفير الحماية الكاملة لتنقل التجار بقوافلهم. والرسالة الجامعة الصادرة عن عبد المومن تؤكد على إنزال أشد العقوبات بمن يعترض سبيل المسافرين، والتجار

---

16) ابن حوقل: صورة الأرض، بيروت 1979 ص: 65.
الإدريسي: م. س، ص: 226.
الاستبصار م. س، ص: 202.
الحميري: م. س، ص: 306، 307.

17) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا بيروت 1970 ص: 139.

18) محمد بن القاضي عياض: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام مخطوط الخزانة الملكية رقم 4042 ص: 52.
ابن سعيد: م. س، ص: 137.

19) الإدريسي: م. س، ص: 232.

20) الإدريسي: ن. م، ص: 232.

21) الإدريسي: ن. م، ص: 232.

22) محمد بن القاضي عياض: م. س، ص: 39، 59.

منهـم على الخصـوص، حتـى وإن كـان المتعـرضـون مـن السلطـات المخزنية.(23)

2 ـ حصر الضرائب التي يؤديها التجار للدولة، بعد أن كان حصرها قبل عهد الـدولة المرابطيـة أمرا صعبـا، بسبب غياب الـدولة المركـزية، فكـانت النتيجة هـي تعدد الجهات التي تفـرض الضرائب أو ما يسميه ابن حـوقل باللوازم على التجار.(24)

3 ـ دعم النشاط الاقتصادي والتجاري منـه على الخصوص، عن طريق توفير السيولة النقدية بـواسطة الإجراءات المالية التقويمية(25) التـي اتخذت في عهد الموحدين، خصوصا في عهد عبد المومن بن علي، ويعقوب بن يوسف بن عبد المومن.

ومن نتائج هذه الإجراءات: كثرة أربـاح التجار الكبار، لكن هذه الأرباح لم تكن توجـه للاستثمار في قطاعات منتجة، بل كـان جزء منها يصرف في اقتناء العقارات، تقليدا للأمـراء والحكام، والجزء الآخر يصرف في الحاجيات الاستهلاكية بجميـع أشكالها، من بين النمادج التي تحدثـت عنها المصادر بخصوص هؤلاء التجار. نمودج أورده الإدريسي يتعلق بتجار أغمات خلال القرن السادس الهجـري. وفيه يبين كيف يتصرف هؤلا التجـار في الأموال الخالصة مـن التجارة. يقول: «إن الرجـل منهم إذا ملك أربعـة آلاف دينار يمسكها مـع نفسه، وأربعة آلاف دينار يصرفهـا في تجارته».(26) فهم إذن يعيشون في مستوى عال من الاستهلاك والتبذير، يدل عليه اتساع منازلهم ووضـع علامات خاصة على أبوابها، وإحـاطتها بالبساتين والتفنن في بنائها وهندستها.(27) إنه نموذج عيـش يقارب، أو يضاهي مستـوى عيش الأمراء والحكام.

---

23) هذه الرسـالة صدرت عن عبـد المومن سنة 541هـ، أوردهـا ابن القطان في مؤلفـه نظم الجمان تحقيق محمود على مكسي تطوان «بدون تاريخ».

24) ابن حوقل: م. س، ص: 99.

25) المراكشي: م. س، ص: 124.

ابن عذاري: م. س، ص: 154.

26) الإدريسي: م. س، ص: 232.

27) الإدريسي: ن. م، ص: 232.

إزاء هذه الصورة، هل يمكن الحديث عن طبقة بورجوازية تجارية جنينية، بدأت تشكل في إطار اقتصاد يبدو ظاهريا في تطور، يعتمد على المبادلات ووفرة الأموال؟ لو تحققت بعض الشروط الموضوعية، كتوجيه الأرباح لاستثمارها وتنميتها في قطاعات إنتاجية، مثل تطوير وسائل النقل، وتطوير الزراعة والصناعة، لجاز القول بذلك. غير أن ما حدث خلال القرن السادس الهجري من كثرة الاستهلاك، والتفنن في مظاهر التبذير، وعدم التحمس إلى امتلاك وسائل الإنتاج، وجمود نسبي للبنيات الإنتاجية، رغم ما يمكن ملامسته من تطور ظاهري، كل ذلك يجعل من هذه الفئة الغنية مجرد وسيط تجاري. بالمفهوم الميركنتيلي بين المراكز الكبرى للمبادلات التجارية، وتجدر الإشارة إلى أن نفس الوضعية ستعرفها إسبانيا والبرتغال ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادي.

الصنف الثاني: يتكون من صغار التجار المقيمين في المدن، وقد يتنقل بعضهم نحو المناطق القريبة منها، خصوصا المدن المجاورة وأسواق البادية. وغالبا ما يكتري هؤلاء حوانيت صغيرة، تتجمع في أسواق المدينة، يؤدون ثمن كرائها إما شهريا أو سنويا، وقد أوردت كتب الفتاوي الفقهية الكثير من النوازل التي تطرح مشاكل الأكرية الخاصة بالمحلات التجارية.(28) ومن خلال هذه النوازل، يمكن رصد حالة التجار الصغار، ومستوى عيشهم، وحالة الرواج الاقتصادي، على أن أهم ما نلمسه من استقراء هذه النوازل، هو الضيق الشديد الذي عانى منه هؤلاء خلال العصر المرابطي، لعدة أسباب، لعل أهمها: كثرة العراقيل التي تواجههم في معاملاتهم.(29) بخلاف العصر الموحدي الأول الذي عرف رخاء كبيرا أفاض المؤرخون في وصفه، يقول ابن صاحب الصلاة، في وصف حالة المغرب، بعد تولي يوسف بن عبد المومن: «وزاد الانبساط والنشاط عند الناس بفضله وصفحه وعدله، وزادت المخازن أثر ذلك وفورا ونمت الأرزاق، وعمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرابحة، ودرت على الناس الخيرات درورا واغتبط

28) الونشريسي: المعيار الرباط 1981 الجزء 8 ص: 300 وما بعدها.

29) محمد بن القاضي عياض: م. س، ص: 64.

الونشريسي. م. س، ص: 355 وما بعدها.

العالم به وببيعته وكثر المال في الأيدي من توالي سمحه وبركته».(30) وبعيدا عن هذا التعميم الذي يلجأ إليه ابن صاحب الصلاة في أغلب الأحيان، هناك إشارة مهمة تتعلق بمدينة فاس، فقد ذكر ابن أبي زرع أن المدينة، كان بها أيام المنصور الموحدي وابنه محمد الناصر 9280 حانوت وقيساريتان.(31) ومن دون شك فإن أغلب هذه الحوانيت كانت للتجار الصغار، وقد عمل الخلفاء الموحدون الأوائل على سن إجراءات حازمة استهدفت تشجيع التجارة وحماية تجار الأسواق المقيمين في المدن، والقادمين إليها من البادية، من بعض العراقيل، منها منبع القبالات، التي كانت سائدة أيام المرابطين، وتم تهديد المتقبلين بعقوبات قد تصل إلى حد القتل(32) وتكليف الأمناء على الأسواق وأبواب المدن، منحت لهم صلاحية مراقبة الأسعار والإشراف على المعاملات التجارية.(33)

ولضمان حسن تصرفهم، كانوا يخضعون باستمرار لمراقبة ومحاسبة الخليفة، وفي هذا الصدد كان الخليفة يعقوب المنصور يستقبلهم بنفسه مرتين كل شهر.(34)

والملاحظ أن هذا الازدهار الذي عرفته التجارة خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري، شجع فئات اجتماعية أخرى للاهتمام بالتجارة، وقد ذكر كل من ابن الزيات وابن القطان أن عددا من الفقهاء وطلبة الحضر الموحدين فضلوا الاشتغال بالتجارة،(35) مقتنعين بها كحرفة، قانعين بما تدره عليهم من أرباح على قلتها، مما يوحي بأن أرباح التجار الصغار لا يمكن مقارنتها بكل المقاييس بأرباح التجار الكبار، بالنظر لمحدودية

30) ابن صاحب الصلاة. م. س، ص: 347.

31) الجزنائي: جنى زهرة الآس. الرباط 1967 ص: 44.

ابن أبي زرع: م. س، ص: 48.

32) الإدريسي: م. س، ص: 235، 236.

33) المراكشي: م. س، ص: 175، 176.

34) المراكشي: ن. م، ص: 175.

35) ابن الزيات: التشوف، الرباط 1958.

ابن القطان: نظم الجمان ص: 138.

الأمـوال المستثمـرة والتي يبلغ معـدلها في المتـوسـط أربعمائـة دينـار، وقد تـقـل عـن هــذا القـدر بكـثـيـر، لكنهـا لا تتجــاوز في جميـع الأحـوال ألـف دينار.

ويبدو جليا، ومن خلال المعطيات السابقة، أن مستوى عيش هذه الفئة، يقترب كثيرا من مستوى عيش غالبيـة سكان المدن المشتغلين بحرف أخرى بسيطة، حتى إنهم في أحيان كثيرة يتخذون من الحانوت المخصص للتجارة مقـرا للسكن، فهـم إذن يشكلـون جزءا مـن الســواد الأعظـم من المجتمـع الحضري.

الصنف الثالث : الوسطـاء والعاملـون في التجــارة :

إضافـة إلى الصنفين السابقين المتكونين من الممارسين للعمـل التجاري، هناك أصنـاف أخرى من سكـان المدن يشتغلون في أنشطة ملحقـة ومكملة للتجارة، ولكنهم ليسوا تجارا ومن ضمنهم:

الوكلاء والسماسرة: يتولى هؤلاء مهمة الوساطة في العمليات التجارية، فهم في الغالـب لا يملكون رأسمالا يوظفونــه في التجارة، بل يتولـون مهمة تسهيـل عمل التجــار الكبار مـن خـلال تسهيل رواج البضــائع التجاريــة، ويتلقـون مقابـل خدمـاتهم أجورا قـد تصل في بعـض الأحيان إلى نصـف الأرباح بالنسبة للسماسرة،(36) نظرا لما يقدمونه لأطـراف التعامل التجاري من ضمانــة موثوق بها في عـرف المعامـلات التجارية داخـل الأسواق،(37) ويزدهـر عمل هـؤلاء الوكـلاء والسماسرة في فترات الانتعاش الاقتصـــادي بينما يتقلص دورهــم إبان فترات الركود والأزمـات السياسية. ويبـدو من خلال كتب النوازل، أن هؤلاء الوسطاء بقدر ما يسهلون العمليات التجارية فـإنهم أيضا يسببـون مشـاكل للتجـار، فهـم لا يملكـون أموالا يخافـون ضياعها، لذلك يغامرون كثيرا في عملية الوساطة، أملا في ربح كبير، مادامت قيمة الأتعاب خاضعـة لنسبة الأرباح، ومن تم يتحملون مسـؤولية ارتفاع الأسعار(38) وارتفاع أربـاح التجار الكبـار، وغالبـا ما يتفقـون مع التجــار

36) ابن رشد: نوازل ابن رشد الكبير، مخطوط، خ. ع رقم ك 731 ص: 103.

37) ابن رشد: ن. م، ص: 108، 115 الونشريسي: م. س، ج 8، ص: 355 وما بعدها.

38) الونشريسي: ن. م، ص: 206 وما بعدها.

للتكتم على قيمة الأرباح الحقيقية، تهربا من أداء الواجبات الضريبية، مما يعني حرمان خزينة الدولة من مداخيل مهمة، ومن غير المستبعد أن تكون هذه الوضعية هي التي دفعت الموحدين إلى تشديد المراقبة على الأسواق، بتعيين أمناء لمراقبة المعاملات، وعرفاء مختلف الحرف، تخول لهم مهام تحصيل الضرائب الواجبة على المعاملات، وبمساعدتهم يتم تحديد مقادير هذه الضرائب.

هناك صنف آخر من السكان في المدن يعمل في الأنشطة التجارية، لكنه أقل شأنا ودخلا من الوسطاء المتنفذين في الأسواق، يتعلق الأمر بشريحة اجتماعية ذات دور هام في الأسواق، وفي عمليات التنقل بين المدن، كالدلالين، والبراحين، والحمالين، ومرافقي القوافل، والمكلفين بالحراسة. ويعتبر هؤلاء من أكثر العاملين في القطاع التجاري فقرا، ذلك أن كثيرا منهم يتخذ من الأسواق مكانا للسكنى، وعلى الرغم من كثرتهم، فقد أهملت المصادر الحديث عنهم، مثلما أهملت الحديث عن أصناف المشتغلين بالحرف البسيطة، لأنهم من عامة الناس التي لا تثير فضول المؤرخين الإخباريين.

الفئة الرابعة: الصناع وأصحاب الحرف المختلفة :

تتعدد الحرف الصناعية، وتتعدد معها فئات الحرفيين والعاملين في القطاع الصناعي ولواحقه، في مدن المغرب خلال العصر الوسيط، إلى حد يصعب معه حصرها بدقة، خاصة في المدن الكبرى التي عرفت تطورا اقتصاديا مهما، خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري، حيث أصبحت مقصدا لكل سائل وقاصد كما يقول ابن عذاري.(39) وينقسم المشتغلون بهذه الحرف إلى قسمين:

القسم الأول: مالكو الورشات والوحدات الصناعية يملكونها إما كأشخاص أو كعائلة إذا تعلق الأمر بحرفة محدودة الاستثمار، كالحدادة، والدرازة، والنجارة، ولا تتطلب هذه الورشات سوى عدد قليل من العمال قلما يتعدى عشرة. أما إذا تعلق الأمر بوحدات صناعية كبرى نسبيا، كالدباغة، وصناعة السكر، وأعمال البناء، وبعض الصناعات المعدنية، فإن

39) ابن عذاري: م. س، ص: 145.

ملكيتها في الغالب تكون مشتركة بين مجموعة من الأفراد، وتشغل عددا كبيرا من العمال المأجورين. أما المشاريع الصناعية الكبرى، كاستخراج المعادن، وصناعة السفن، وأعمال البناء الضخمة، وشق القنوات المائية فإنها في الغالب تملكها الدولة، لأنها تدخل ضمن ما يسمى بالأشغال العمومية.

القسم الثاني: العمال على اختلاف أصنافهم وحرفهم: يشتغلون كأجراء في مختلف مجالات الصناعة والحرف، وإذا كان عدد عمال الصناعات الحرفية محدودا، فإن العمال في المشاريع الكبرى يصل إلى المئات، وقد أشار الإدريسي إلى أن عدد العمال المشتغلين في استخراج المعدن بإحدى مناجم السوس، بلغ نحو الألف عامل.(40) كما أشار الناصري إلى أن عدد العمال الذين يشتغلون في بناء الجامع الأعظم، بطالعة سلا، بلغ حوالي سبعمئة أسير من النصارى،(41) وأثناء حديث ابن أبي زرع والجزنائي عن مدينة فاس، أوردا لائحة بأسماء الحرف التي كانت بالمدينة أيام الخليفة الموحدي المنصور وابنه الناصر، وهي لائحة يبدو أنها لا تشمل كل الحرف، وما يهمنا هو العدد الهائل الذي تضمه كل حرفة من المحلات ومجموعها هو 6993،(42) ومن خلالها يمكن أن نتصور ولو بنسبة تقريبية العدد الهائل من العمال والحرفيين في مدينة فاس، ويمكن أن تنطبق نفس الصورة على المدن الكبرى مثل مراكش وسبتة وسلا.

وإنا كان أرباب الصناعة، والقائمون على الأوراش الصناعية والأشغال العمومية، يعيشون في وضعية ميسورة، بسبب المداخيل المحترمة التي يحصلون عليها، فإن وضعية العمال والمستخدمين تتسم بقلة الدخل، مما يجعلها تعيش دون مستوى الكفاف، إن لم نقل تعيش عيشة فقر. وإذا كانت الصناعة بمختلف أنواعها تعتمد من حيث الإنتاج على العمال والحرفيين، فإنها لا تعتمد ولا تراهن على استهلاكهم - رغم كثرتهم بسبب قلة مداخيلهم.(43) وفضلا عن الفئات السابقة الذكر، التي تشكل الأغلبية

40) الإدريسي: م. س، ص: 214.

41) الناصري: الاستقصا، الدار البيضاء 1954 الجزء الثاني ص: 195.

42) ابن أبي زرع: م. س، ص: 48 الجزء الثاني: م. س، ص: 44.

43) محمد زنيبر: الصناعة في نسق ابن خلدون أعمال ندوة ابن خلدون الاجتماعي الدار البيضاء 1981 ص: 286.

الساحقة من المجتمع الحضري. هنـاك فئات أخرى من سكـان المدن تعيش على هامـش الأنشطة الاقتصـادية، وبشكـل غير قار، بـل إن هناك مـن لا يشتغل أصلا لسبب من أسباب، مثل الفـقـراء والمعـوزين، وكانـوا كثيـرين فـي مـدينـة مـراكـش خلال النـصـف الثـاني مـن القـرن السـادس الهجـري.

نَـخْـلُـصُ مما تقدم إلى نتيجة واضحة، وهي ارتباط الفئات العليا بحالة الدولة سواء في قوتها أو ضعفها، وانسـداد آفاق التطور الاجتماعي بالنسبة لفئة التجار وغيرها من الفئات الأخرى. يتضح ذلك من خلال مثالين.

الأول: يتعلق بفئـة الأمراء والحكـام ومن في معناهـم، هذه الفئـة تعيش عيشة مترفة، لكن مصدر هذا الترف، لا ينبـع من ملكيتها لوسائل الإنتاج، بل نتيجة وظيفتها ومكانتها في الدولـة، أي نتيجة المكاسب والامتيازات التي يمنحها الخليفة لها. واستشـهـد هنا بما ذكره المعجب عن قبيلـة عبد المومن بن علي، فمـع أن هذه القبيلة لم يكـن لها فيما مضـى جـاه ولا رئاسة، ولا يشتغل أفرادها إلا في المهن الوضيعة، فإنها أصبحت بعد أن حلت بمراكش: «ليـس فوقهـم أحـد ببـلاد المغرب ولا تطـاول أيـديهم لكـون عبد المومـن منهم».(44)

وينطبق هـذا الوضع على العديـد من الأسر التي أوصلتهـا الظروف إلى السلطة أو احتكـت بها. وما يـزكي هذا الطـرح هو وجـود بعض الحالات الاستثنائية غير الخاضعة للقاعدة العـامة، يقول المراكشي في معرض حديثه عن أحـد أهل العشرة، والـذي عاش إلى عهـد أبي يعقوب يـوسف بـن عبد المومـن، وهو أبـو محمـد واسنار المشرف على خـدمـة ضريـح المهدي بـن تومرت: «وكـان من العباد المجتهدين والزهـاد المتبتلين لم يكسب شيئا ولا خلف دينـارا ولا درهما مع أنه لـو شاء لكان أكثر النـاس مالا لمكانتـه من عبدالمومن ومـن المصامدة لما كانوا يعلمـون من قربه من صـاحبهم وثنائه عليه في أكثر الأوقات».(45)

---

44) المراكشي: م. س، ص: 209.

45) المراكشي: ن. م، ص: 208.

المثال الثاني: يتعلق بفئة التجار التي تضم عـدة أصناف سبق ذكرها، بالنسبة للفئة الغنية ذات المداخيل المرتفعـة الخالصة من العمليات التجارية الكبرى، نلاحظ أنها لا تملك مقومات الاستمرار، ولا تفكر في إنشاء مشاريع استثماريـة تسمـح لها بالنمـو والتطـور إلى طبقـة متميزة، بسبـب الـدور الميركنتلي المحدود الـذي تقوم به كـوسيط في عمليـة المبادلات،(46) كما أن العوامل السياسية تحول دون سموها إلى مـرتبة طبقة منظمة قائمة بذاتها لكونها لا تمـلـك وسائـل الاستمرار والتأثير.

46) إيف لاكوست : العلاّمة ابن خلدون، بيروت 1974 ص: 25.